مراجعة كتاب

الاستدلال في علم الكلام الأشعري:
دراسة في تلقي المنطق واستثماره في بناء الدليل

ليوسف مدراري

عبدالله هداري

مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research

ALL RESERVED©2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020

مراجعة كتاب:

الاستدلال في علم الكلام الأشعري:

دراسة في تلقي المنطق واستثماره في بناء الدليل

ليوسف مدراري

Book review:

Theological Argumentation in the Aš'arite School: Study on the Reception and Use of Logic in the Theological Argumentation."

By ***Youssef Madrari***

عبد الله هداري[1]

Abdellah Haddari

عنوان الكتاب: الاستدلال في علم الكلام الأشعري

المؤلف: يوسف مدراري

الناشر: مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت-لبنان

سنة النشر: 2020-ط1

عدد الصفحات: 393

*باحث في الفكر الإسلامي. المغرب

A researcher in Islamic Studies, Morocco.

سياق نشر الكتاب

يصنف الباحث يوسف مدراري (نشير له فيما بعد باسم مدراري) كتابه هذا[2]، ضمن خانة البحوث المنشغلة بسؤال تداخل العلوم وبشكل أخص علاقة المنطق بعلم الكلام، ذلك الشاغل الذي جَهِدَ باحثون كُثر في كشف أوجهه المتعددة والملتبسة[3]. يحاول فيه أن يربط سابق الأبحاث الصادرة في مجال علم الكلام الأشعري بلاحقها[4]، لكنه أيضا، يسم جهده بنوع من الانزياح في الاشتغال؛ حيث يجعل وجه الممايزة في مؤلفه، الالتفات إلى الجانب المنهجي عند المتكلمين على حساب الجانب المضموني الذي أُغرق درسا وتحليلا حسب عبارته. يعتبر مدراري أن هذه الوجهة البحثية، ليست تنقيصا أو تقليلا من مكانة البحث المضموني، بل تكملة ضرورية، توسلت بمنهجية ابستيمية تمثلت في تقاطع العلوم الإسلامية، حيث تنبعث الأجوبة عن أسئلة كثيرة، في مضان علمية يعتقد الكثير من الباحثين بعدها المنهجي والمضموني عن موضوع السؤال "علاقة المنطق بعلم الكلام"، بينما تملك هذه العلوم قدرة تفسيرية كبيرة للعديد من الرؤى والمواقف. ودون أن نستبق الكلام، نعتقد أن باحثنا نجح في كشف وجه من هذا **اللزوم الإبداعي** عند علماء الكلام، وعلى وجه أخص في علاقة أصول الفقه بعلم الكلام، وهي وجهة نظر سنعمل على بسطها ومناقشتها في هذه المراجعة، إلى جانب بسط أفكار المُؤَلَّف سالفة الذكر، وأخيرا، التنويه إلى بعض من الأوجه النقدية التي قد توجه لهذا المصنف العلمي.

أطروحة الكتاب

يتعلق عمل مدراري جملة بظاهرة تقاطع العلوم بعضها ببعض، وفي هذا الكتاب خاصة عرض لتقاطع علم الكلام الأشعري مع علم المنطق، وذلك من خلال بعض النماذج. ويبدو أن تقاطع علم الكلام مع المنطق يجد ما يبرره في نظر الباحث؛ أولا، لأن الكثير من علماء الكلام كانوا يعتبرون أن وظيفة علم الكلام بالنسبة للشريعة هي وظيفة المنطق للفلسفة، فإذا كان الفيلسوف يؤسس معارفه الفلسفية على المنطق، فإن عالم الشريعة يؤسس معارفه على المقدمات التي يتسلمها من المتكلم. ثانيا، ما يبرر تقاطع علم الكلام مع المنطق من كون علم الكلام بطبيعته يعتمد على الحجاج والدفاع عن الحقيقة الايمانية عن طريق الحجج العقلية، وبما أن المنطق من بين مواضيعه طُرق ترتيب الأدلة وسبرها وتمييز الصحيح من الزائف، فكان من الضروري أن يتقاطع علم الكلام مع علم المنطق. ثالثا، الملاحظ أن الكثير من القضايا المنطقية التي كانت رائجة في الأوساط العلمية لم يتفق معها الكثير من المتكلمين، واقترحوا بدائل لها.

والقضية التي يدافع من خلالها الباحث عن خصوصية منحاه البحثي هذا، تكمن في كون العناية بالجانب المنهجي عند المتكلمين، وتحديدا من خلال النظر في طرق استدلالهم، ذات غرضين تفسيريين هامين؛ الأول، أنها مُظهرة للجانب الإبداعي عند هؤلاء، وأما الثانية، أنها مفسرة للعديد من المواقف السلبية من علم الكلام، والتي لازالت حلقات النظر فيها مستمرة دون انقطاع، لأن العديد من تلك المواقف

---

[2] أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه، نوقشت عام2017 في مؤسسة دار الحديث الحسنية التابعة لجامعة القرويين، أشرفت عليها الدكتورة فريدة زمرد أستاذة التعليم العالي بنفس المؤسسة.

[3]- لمزيد اطلاع على هذه الجهود أنظر الهوامش رقم 1-2 الواردة في ص 15 من مقدمة البحث.

[4] نبه عبد المجيد الصغير إلى ضرورة اضطلاع الجامعة المغربية بالبحث في علم الكلام وخصوصا في الغرب الاسلامي، ينظر: عبد المجيد الصغير، (في الحاجة إلى تاريخ نقدي لعلم الكلام بالمغرب)، ضمن الاتجاهات الكلامية في الغرب الاسلامي، (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005)، ص 25.

صبت نقدها على المنهج الحجاجي عند المتكلمين. ويصدر مدراري في هذه الدراسة عن فرضية مفادها أن **علم الكلام الأشعري لم يكن نظرا مقتصرا على القضايا المعهودة في أصول الدين، بل كان تشريعا للعقل السني**؛ فإذا كان علم أصول الفقه قد اضطلع بالتشريع للميدان العملي، فإن علم الكلام ظل يروم التشريع للعقل العلمي، ويحدد الأدوات المنهجية والعقلية بما ينسجم مع نصوص الوحي، علاوة على إصراره أن يحدث لنفسه تمايزات منهجية عن التقاليد المنهجية الأخرى.

في بنية الكتاب

قسم مدراري كتابه إلى بابين وكل باب يتضمن عدة فصول ومباحث. فقد خصص الباب الأول للنظر في الاستدلال والمنهج في علم الكلام الأشعري، من خلال السياق والمبادئ والتصنيف، حيث تركز جهده فيه على الإبانة عن مناحي التميز في المنهجية الأشعرية في الاستدلال، والسياق الذي انبثقت فيه تلك المنهجية في تفاعلها مع التيارات الفكرية الأخرى. كما عمل على تجلية بعض المبادئ والأسس النظرية التي أطرت المنهجية الأشعرية في الاستدلال. واشتمل هذا الباب على ثلاث فصول؛ تعلق الفصل الأول ببعض القضايا المنهجية في علم الكلام الأشعري، وقد حصر تلك القضايا المنهجية في أربع: الاتجاهات البحثية في دراسة علم الكلام، وموضوع علم الكلام، والدرس الكلامي الاشعري بين المتقدمين والمتأخرين، ثم منهج التأليف الكلامي عند الأشاعرة. وقد خصص الفصل الثاني لمحاولات الاستقلال المنهجي الأشعري عن بعض التقاليد المنهجية الأخرى، وحصرها في ثلاث تقاليد منهجية؛ التقليد المنهجي الفلسفي، والحديثي الرافض للمنهج الكلامي، والتقليد المعتزلي. وتعلق الفصل الثالث بالمبادئ المؤسسة للمنهج والاستدلال الأشعريين، وقد حصرها في ثلاث مبادئ: التشديد على أهمية النظر، ثم نظرية المعرفة الكلامية من خلال المصطلح الاستدلالي الرائج في مؤلفات النظار الأشاعرة، ثم نظرية العلم. وخصص الفصل الرابع للحديث عن تصنيفات النظار الأشاعرة لأنواع الممارسة الاستدلالية: **مناظرة، جدل، استدلال، نظر**، علاوة على تصنيفات هؤلاء لأنواع الأدلة ومراتبها.

وأفرد الباب الثاني للبحث في تلقي المنطق واستثماره في بناء الدليل في علم الكلام الأشعري. حيث اجتهد من خلال هذا الباب في بيان أهم الطرق والمسالك الاستدلالية التي سلكها المتكلمون الأشاعرة في مصنفاتهم في علاقتها بمباحث المنطق وأهمها كتاب الجدل أو المواضع (topics). وقد قسمه إلى أربعة فصول. خصص الأول للمنهج الأشعري والموقف من المنطق، حيث أسهب في الحديث عن علاقة المنهجية الأشعرية في الاستدلال بالمنطق وذلك عن طريق استشكال علاقته بعلم الكلام، ومواقف الأشعرية منه، ثم البرهنة على الحضور المنطقي في المدونات الأشعرية سواء على مستوى المصطلحات أو المفاهيم والقضايا. بعد ذلك انتقل للحديث عن مناحي التبيئة ونقد النظار الأشاعرة العلمي لبعض المفاهيم والقضايا المنطقية، وختم هذا الفصل ببحث قضية المصطلح المنطقي ودرجات التوظيف والتلقي في المدونات الأشعرية، واجتهد أيضا في الإبانة عن مناحي الحوار الاصطلاحي بين المتكلمين والمناطقة، وذلك من جهة عدول المتكلمين الأشاعرة عن استعمال الكثير من الاصطلاحات المنطقية. أما الفصل الثاني فخصصه للحديث عن الجدل على الطريقة الأشعرية الذي بيّن فيه سياق الجدل عند الأشاعرة وأصوله في علاقة بكتاب الجدل عند المناطقة. وختم هذا الباب بالفصل الثالث الذي حاول من خلاله أن يسلط الضوء على تقييم منهج الاستدلال في علم الكلام الأشعري من طرف الفلاسفة، من خلال

نموذجين: الأول، نموذج الفيلسوف المسلم ابن رشد، والثاني، نموذج الفيلسوف اليهودي ابن ميمون، ثم وقف على التقييم الفقهي للمنهجية الأشعرية في الاستدلال من خلال نموذج ابن تيمية.

فرضية الكتاب المركزية

ينافح مدراري عن سردية يراها جديدة، تخص علم الكلام الإسلامي، وضمنه على وجه أدق علم الكلام الأشعري موضوع بحثه؛ حيث يقدمه في صورة ذلك العلم الذي استثمر علوم المتقدمين دون الحاجة إلى التصريح بذلك الاستثمار، لكنه استثمار يصفه بالمشروط، أي المراعي لمجال التداول الإسلامي، وبذلك، فكل الاصطلاحات التي استعملها المتكلمون إجمالا، لم يكن غرضهم منها، التقليد لمن سبقوهم، بل التوظيف وفق مرجعية وسياقات جديدة، وهذا ما جعل الكثير من الفلاسفة حسب تصور الباحث يستشكلون مصطلحات المتكلمين، ويعتبرونها غامضة وملغزة، أو يعتبرونهم غير مستوعبين لعلوم الأوائل لأنهم عبّروا عنها بعبارات غير منضبطة.

فهذا الفيلسوف المسيحي **يحي بن عدي**(ت 364ه/965م) عندما رفض مناظرة بعض المتكلمين في مجلس وزراء البلاط العباسي، علل رفضه هذا بقوله: **"هم لا يفهمون قواعد عباراتي وأنا لا أفهم اصطلاحاتهم"** (ص253)، **وابن وهب الكاتب**(ت335ه/947م) يساير هذه الحقيقة، بتوكيدها -حسب السياق الذي ساقها فيه الباحث-، تعضيدا لرأيه، ويعتبر أن للمتكلمين اصطلاحات خاصة بهم، لا يجوز أن يُخاطب بها غيرهم، يحصرها في: **الكيفية، والكمية، والمائية، والكمون، والتولد، والجزء، والطفرة** (ص251)، مثالٌ إلى جانب أمثلة أخرى يرى فيها مدراري مزيد تدليل على هذه الخصوصية المنهجية الواعية، والتي كانت تحيد بالكثيرين عن استعمال أو فهم اصطلاحات المتكلمين. ويمدنا بحزمة ثانية من مصطلحات الاستدلال التي يوردها المتكلمون، والتي حسب استقصائه لا يوجد لها ذكر عند المناطقة، وهي: **الشبهة، المطالبة، المعارضة، الانتقال، الكسر، المكابرة** [5](ص259).

لرفع تهمة التبسيط المخل التي التصقت بالتعريفات الاصطلاحية للمتكلمين، يدفع مدراري القارئ إلى اكتشاف ملاحظتين قيدهما على تعريفات هؤلاء ووجوه اختلافها عن تعريفات المناطقة، أولهما، كون تعريفات المتكلمين ميالة للبساطة عكس تعريفات المناطقة، وساند ملاحظته هذه بمثال من تعريف **الجويني**(ت478ه/1085م) لـ**"البديهة"**(ص258). ثانيهما، أن اصطلاحات المتكلمين يغلب عليها التحديد اللغوي في مقابل الاصطلاح الصناعي الغالب عند المناطقة(ص259).

وقبل أن يفسر مدراري خطأ الحكم الموجه إلى المتكلمين، المبني على حجة غموض عبارتهم، يمنحنا فارقا آخر، لعله مركزي في بناء السردية الجديدة في علاقة علم الكلام بالمنطق، يتمثل هذا الفارق في تمايز اصطلاحات المتكلمين عن الفلاسفة بـ «**التشتت**" وعدم الانضباط(ص265). تشتت لم ير فيه الباحث مصدر نقص، بل وبناء على ملاحظة **لابن تيمية**(ت738ه/1328م)، فهو تشتت إيجابي، حيث

---

[5] وللمتكلمين -حسب الباحث- استعمالات لاصطلاحات تابعوا فيها المناطقة متابعة تامة، جعل مثالها البارز تعريف المتكلمين لأحد الكليات الخمس وهو **"الجنس"**، وسجل الشيء نفسه على تعريف **"الإلزام"**، وان تغيرت العبارة فإن الدلالة حافظت على ثبوتها، إلى جانب مصطلح **"العناد"** أو **"التبكيت"**، والتي جَهد الباحث -حسب تعبيره- في العثور على تعريف خاص بها عند النظار فلم يعثر على شيء. وهو في ذلك يحاول أن يرسم صورة متكاملة عن عملية **التوظيف والمغايرة** الملازمة لكل عمل ليس غرضه التقليد أو المتابعة الحرفية. ص262.

اعتبر فقيه حرّان أن **الانضباط دليل على ضيق الأفق**، بينما **التشتت دليل على اتساع العقول**(ص266)، وأشار الباحث في موضع سابق إلى كون **ابن عقيل الحنبلي**(ت513ه/1119م) هو أول من نبه في نقده للمنطق ضيق أفق المشتغلين بهذا العلم بناء على الصناعية التي ميزته. لكن، الخلوص لحكم كهذا، يقتضي مزيدا من الكياسة في التدليل عليه، وهو ما سيقرّه مدراري في ملاحظتين: الأولى، استناد المتكلمين للمنظومة الأصولية، بمعنى أنهم لم يكتفوا بتوظيف المصطلح المنطقي، ولم يكتفوا بالمرجعية الفلسفية فحسب، وإنما عضدوها بالغنى اللغوي الذي عرفه علم الأصول، وأما الثانية، تأطير عملية التفكير الكلامي في مجملها بالمرجعية القرآنية، التي كانت حسب عبارة باحثنا تزيد من دقة عملية الرقابة المصطلحية(ص268).

ولا يروم مدراري في كل ذلك نقد المنطق أو الفلاسفة أو الانتصار لعلم الكلام الأشعري، بل التنبيه إلى خطأ رد منطق الشراح الإسلاميين إلى مصدر واحد، وهو المنطق الأرسطي، والدفع بالباحثين في المقابل إلى التحلي بأريحية أكبر في تقبل دخول مصادر أخرى كالرواقية والأفلاطونية المحدثة، وعنصر الدراسات اللغوية العربية التي كانت أشد تأثيرا من سابقاتها وغير ذلك..(ص242).

ثم يحشد الباحث الأدلة من أجل بيان أن علم الكلام - في كثير من مباحثه - ليس إلا ردة فعل على الفلسفة اليونانية التي اقتحمت المجال الإسلامي اقتحاما، وخصوصا خوضها في قضايا الألوهية والنبوة؛ فجاءت الكثير من مباحث علم الكلام بمثابة بديل عن الفلسفة ميتافيزيقا أو منهج استدلال، وهذا في نظر مدراري أحد الأسباب التي أثارت ثائرة المشائيين الإسلاميين ضد علم الكلام ومنهجه، مما حذا ببعضهم إلى إقامة مشروعه الفكري أساسا على هدم الصرح الاستدلالي للمتكلمين، والتقليل من شأنه بشتى الأوصاف في الكثير من المناسبات. لكن، هذا لا يعني في نظره الانفصال التام عن المنهج الفلسفي، بل إن المتكلمين قد عملوا على استدعاء الكثير من المفاهيم الفلسفية، وقاموا بتبيئتها من أجل خدمة الأهداف الدفاعية لعلم الكلام، وهو ما يسميه مدراري بـ **"التنافس بالاقتداء"**(ص223) -أورد مصطلحه هذا في سياق رفضه ما ألصقه ابن ميمون بالمتكلمين من تهمة النقل الغفل عن اليونان والسريان -، ولذا، فأجلى الطرق لفهم وجه البراعة داخل هذه التنافسية، تكمن في التنبه لخصوصية المنهج الاستدلالي عند كل من الطرفين. دون أن يعني ذلك - حسب الباحث - إلغاء قيمة الدراسة المضمونية.

قصد أن تتضح فكرة المؤلف بشكل أكبر، يعبر بنا هذه المرة نحو دراسة الجدل الإسلامي، هذا الأخير الذي اعتمده الفلاسفة في صياغة تعريف تصوري عن علم الكلام، اعتبره مدراري تعريفا اختزاليا؛ ذلك أنه يحصر هذا العلم في دفع حجج الخصوم وبيان غلطهم والرد عليهم فحسب، وهو لا ينفي عنه ذلك الغرض كلية، لكنه، في الآن نفسه، يدعو لعدم اختزال علم الكلام في ذلك، بل يتعذر حسب رأيه إمكان حصره في هذا النطاق.

ظل مسار دراسة الجدل الإسلامي بكرا، يعلق مدراري، ولم يتم تدشينه إلا مع الباحث الألماني **جوزيف فان إيس(Josef van Ess)**، في دراسته الشهيرة **"الممارسة التناظرية في علم الكلام"**[6]، ثم سيليه **جورج مقدسي (George Makdisi)**[7] (ت2002م) في كتابه عن **الطرق السكولاستية في التدريس**، وكذلك الاطروحة الشهيرة **لبنيامين ميلر**(**Miller Larry Benjamin**) الموسومة بـ

---

[6]- «Disputationspraxis in der IslamischentheologieEineverlaufigskiss» ; in REI , XLIV (1976)

[7]- The rise of colleges: institutions of learning in Islam and the West. Makdisi, George. EDINBURGH UNIVERSITY PRESS. 1981.

Islamic Disputation Theory : A study of the Development of Dialectic in Islam » from the TenthThroughFourteenth Centuries» بالإضافة إلى **طه عبدالرحمن** في كتابه **"في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"**، تأخر يُرجعه إلى التبخيس الذي طال الجدل الكلامي من طرف **الفارابي وابن رشد**(ص273).

هذا الجدل الذي عده **الأشعري**(ت324ه/936م) نوعا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(ص284)، يصفه مدراري بأنه علم لم يكن منجرفا في تأثره الظاهر بالأرغانون الأرسطي، حسب ملاحظة **جورج فايدا(George Vajda)**(ت1981م)، أو مستلبا نحو تقنياته المناظراتية أو المصطلحية، ولذا، فإن ذلك مدعاة للقول بعدم التأثير الكبير لكتاب المواضع والتبكيتات السوفسطائية في العدة المناظراتية للمتكلمين، وذلك -حسب تحديد الباحث - أمر يمكن التسليم به إلى حدود القرن التاسع الميلادي(ص276)، ويصف عملية الاستشهاد عندهم بعدم الاستناد إلى اسم محدد **كأرسطو** أو **أفلاطون** على سبيل المثال، بل إن عادة المتكلمين حسبه تكمن في التصرف في المعارف باعتبارها إرثا إنسانيا مشتركا، وعليه، فعادة الحرص على تقصي الأصول ورد الأقوال لأصحابها حسب مدراري لم تكن عادة معرفية دارجة عند القدماء(ص277).

نقد الفلاسفة للكلام الأشعري

يعيب **ابن رشد**(ت595ه/1198م) على المتكلمين توسلهم بالأدلة الجدلية في القضايا الدينية، فأدخلوا فيه ما ليس منه، وحسب فيلسوف قرطبة فالقرآن لم يتحدث عن إرادة حادثة أو قديمة، بل اكتفى بالإشارة إلى وجود الأشياء بإرادة الخالق، ويعيب عليهم أيضا في استدلالاتهم توسلهم بأقيسة تفيد المماثلة بين العالم الإلهي والعالم الإنساني، ويوضح مدراري أن غرض ابن رشد هنا، أن يبين طبيعة الأدلة القرآنية المتسمة حسبه بالبديهية وعدم التعقيد(ص322-323)، ويضيف أيضا، أن ابن رشد بلغ في نقوده هذه حد نعت الممارسة الاستدلالية في علم الكلام، بالأخص في كتابه **"مناهج الأدلة"**: بالسفسطة. ويضيف أن ابن رشد، قد وقع في نفس ما يعيبه من السفسطة التي قد وقع فيها المتكلمون الأشاعرة، وذلك حينما أثبت لله جهة، وأنه على حافة العالم، والجهة هنا لا تتنافى في نظره مع عدم الجسمية(ص330-331).

أما ابن ميمون (ت600ه/1204م) فيعتبره مدراري صاحب نقد متحامل نوعا ما على المتكلمين، أسوة بابن رشد، حيث أعاد توجيه نفس النقود التي وجهها إليه هذا الأخير، ولهذا فنحن في حل من تفصيل القول في دعاواه، إلا أننا مدعوون في المقابل إلى التنبيه لفارق وضعه الباحث بينهما؛ حيث لا يتورع الفيلسوف اليهودي من نقد المعلم الأول، والاعلان عن عدم اتفاقه مع الكثير مما قرره هذا الأخير، بالأخص **مسألة قدم العالم**(ص350). وهو فارق يبين التحول في علاقة كل من الشيخ وتلميذه بأرسطو.

النقد الفقهي للكلام الأشعري

أما النقد التيمي، فله مؤاخذات عديدة على المتكلمين الأشاعرة، حيث وصفهم **بالجمع بين الضدين، والقول بما لا يعقل**، والأشعري في نظر ابن تيمية ملفق بين المذاهب، وبالأخص بين مذهب السنة

والجهمية(ص358). وانتقد عليهم أيضا إنكارهم للسببية، وهو ما أنكره على شيخه ضمنهم أي أحمد ابن حنبل، وعاب على حججهم **الاتصاف بالغموض والطول وكثرة التقسيمات، والتناقض بين أقوالهم** رغم ادعائهم حسب تعليق ابن تيمية أن الأدلة العقلية لا تتناقض(ص360).

يعلق مدراري على هذه النقود التيمية، بالملاحظات التالية: الاطلاع الكبير لابن تيمية على آراء الطرفين، الفلاسفة والمتكلمين، إلى جانب ضبطه اصطلاحات المناطقة، بالإضافة إلى أن صاحبنا رغم خصومته للفلاسفة كان أميل في نقوده إليهم، ولم يتحرج في النقل عنهم، وهي عبارة لطيفة في توصيف موقفه، وإلا فإنه كان مستفيدا من ابن رشد وناقلا لكلامه حسب عباراته، كما وردت في **نقد الأدلة العقلية**. وأما نقده مسألة إنكار السببية، فقد استعان مدراري للتعليق عليها، وتبيين وجوه الغلط فيها، بآراء الباحث المغربي عبد المجيد الصغير، الذي عدها نقدا ناجما عن سوء فهم كبير، مبناه عدم إدراك مفهوم **"مسألة الوجود والإمكان"** عند الأشاعرة(ص363).

ملاحظات واستدراكات على نتائج الكتاب

يمكن القول، أن مدراري وفق إلى حد بعيد في إثارة الانتباه للمسألة المنهجية عند المتكلمين، والقيمة المعرفية التي تكتسيها في تبيين ملامح البراعة والإبداع التي جسدهما علم الكلام في تاريخه. ولعل ما أثار مزيد جدة في رؤاه البحثية، استعانته بترسانة من المصادر التراثية، والرجوع إليها قصد التقصي والتوثيق لأفكاره، وهي ميزة تحسب للمُؤَلِّف الذي لا تحضر فيه المراجع المعاصرة إلا لماما، أو عند الضرورة العلمية. أثار انتباهنا كذلك، رجوعه لأطاريح دكتوراه حول موضوعه، أنجزت في جامعات غربية ولم يتحقق لها النشر بعد، على الأقل حين انشغاله بإعداد بحثه، وهي ميزة بحثية لها مكانة في السياق الأكاديمي العربي الإسلامي، الذي بدأت تتناقص فيه هذه الخصال البحثية الجادة بشكل كبير.

وإذا كان الباحث قد محض هذه الدراسة للأشاعرة[8] فإنه لن يغيب عن القارئ ملاحظة استعانته أحيانا ببعض المتكلمين المحسوبين على الحنابلة ممن يتقاسمون والنظار الأشاعرة مشروعية النظر العقلي والحجاجي، كما يستعين أحيانا ببعض الكتاب المعتزلة لوجود الكثير من القواسم المشتركة بين الأشاعرة والمعتزلة. وتميز أسلوب مدراري إجمالا بعدم تقويم المتكلمين أو إصدار الأحكام والتقييمات كيفما كان نوعها، كما لم يفاضل بين الآراء أو الانتصار لمذهب على حساب آخر أو لموقف عقدي على آخر.

ومن آخر ما قد يحسب له، عدم اتخاذه مواقف من الشخوص العلمية التراثية، خصوصا في دراسات علم الكلام والعقيدة التي تثير حساسيات مذهبية وطائفية. فنجده تارة ينتقد ابن ميمون وتارة يحيل على فكرة له، بل ويؤكد توافقه معها، وتارة ينتقد موقف الفارابي (ت339ه/950م) وغيره من الجدل الإسلامي على سبيل المثال، لكنه في الآن نفسه – باستعانة بأفكار فان إس – يبين أنه من أوائل من تنبه لخصوصية

[8] ولعل هذه العناية بالتراث الأشعري داخل أروقة الجامعة المغربية - على قلتها - قد أسهمت في دفع البعض ممن يعنون بدراسة علم الكلام في الجامعات الغربية، الالتفات إلى المؤلفات التي أبدعها المغاربة في العصور الوسطى، والاستعانة بها في رسم سردية جديدة لمسار علم الكلام في الحواضر الإسلامية، وعبر التاريخ الإسلامي، ينظر على سبيل المثال لا الحصر، خالد الرويهب، ودراسته لبعض جوانب الفكر الكلامي المتأخر في الغرب الإسلامي من خلال أعمال الشيخ محمد بن يوسف السنوسي، وتسليطه الضوء على قضية إيمان المقلد التي شغلت الفكر الكلامي المتأخر في المغرب:

- Khaled Elrouayheb, IslamicIntellectualHistory in the SeventeenthCentury: ScholarlyCurrents in the Ottoman Empire and the Maghreb (Cambridge: Cambridge UniversityPress, 2015), 173-203.

طريقة المتكلمين واختلافها عن طريقة المناطقة في كتابه "**المنطق الصغير**"(ص332). وهذا المنهج الذي ميز بحثه، يبعد القراء عن منطق التقابلات الوهمي بين شخوص التراث العلمية، بناء على أشكال استعادتنا لها في الحاضر، وهو، وإن لم ينكر إمكان وقوعه في ذلك، لكنه يعي ضرورة عرض الصورة كاملة، أو الزعم بأنها كذلك، بالجمع بين المواقف في السياق الواحد والمختلف، سواء المكاني أو الزماني، أو بالجمع بين الاختلافات المدرسية والتأثر المتبادل، وفتح المجال للتأويلات الممكنة دوما.

إلا أننا لا يمكن أن نكون في حل من توجيه بعض الملاحظات التي عنت لنا، والتي نجملها في التالي:

نلحظ أن الباحث في استعانته بالعلوم الإنسانية اتسم منهجه بالتحفظ الكبير، ولم نشهد تجاسره عليها، رغم أهميتها وانسجامها مع هذا النوع من الأبحاث. نذكر على سبيل المثال استعانته بالعلوم اللسانية، والتي لم نلحظ له توظيفا لها إلا في موضع واحد، عند حديثه عن "**الحجاج**"، حيث استعان بالباحث التونسي **حمادي صمود**، والحجاجي التونسي كذلك **عبد الله صولة (ت2009م)** (ص172). ولعل القارئ سيلحظ الأثر الذي منحه توظيف الجانب اللساني هنا، في تطوير عملية التأويل والعبور بها نحو مساحات فكرية جديدة. ولعل ما يزيد الإلحاح في نقد هذا النقص، التعويل الذي عقده الباحث في أطروحته على علم الأصول، أو الكتب الأصولية للمتكلمين، وهي استعانة لا يمكنها أن تكتمل دون رافد لساني ولغوي ذي كفاية تفسيرية كبيرة.

ولعل ملاحظتنا هذه، لا تغفل صعوبات العبور من تخصص لآخر، وصعوبات الاستمداد، سواء المنهجية أو المعرفية. لكنها صعوبات تستحق أن يتجاسر عليها الباحث، وهو الذي ينافح عن أهمية التداخل بين العلوم، تلك الخصيصة التي ماز بها العلوم الإسلامية، وعدها مفتاحا لفهما.

من الملاحظات اللصيقة بمسألة الاستعانة بالعلوم الإنسانية، نستحضر غياب الدراسات التاريخية، والذي قد سجلنا فيه على الباحث استعانته الكبيرة بابن خلدون، بالأخص في بدايات مؤلفه، وهي استعانة مبررة، لكنها لا تعني الاقتصار على هذا العَلَم البارز فحسب، بل مدعاة للاستعانة بالعديد من وجهات النظر والمدارس التاريخية المعاصرة، والتي من شأنها أن تمنح البحث مزيد حجية في بناء سرديته، هذه الأخيرة التي تنبني على موضعة جديدة للعلوم والشخوص والأفكار، فهي عند قلب الصورة تأريخ مُعاود للأفكار. ولا ننكر براعة مدراري في ملاحظة بعضها، تحت تأثير استعانته ببعض البحوث الجادة في مجال تاريخ المنطق، مثل دراسة **خالد الرويهب (Khaled El-Rouayheb)** " Sunni Muslim Scholars on the Status of Logic, 1500-180"، أو بعض كتابات **ديمتري غوتاس (Dimitri Gutas)**[9].

آخر الملاحظات التي نسجلها على البحث الذي بين أيدينا، عدم تحديده فترة زمنية لاشتغاله، ولهذا، فاتساع المساحة التاريخية التي حاول تقصي المكتوب الذي أنجز فيها، جعله يقر في الكثير من الأحيان أن خلاصاته النهائية حسب المسألة المُناقشة، تابعة لما استطاع بلوغه من مصادر. ولم يكن ذلك منقصة كبيرة في المُؤَلَف، ولكننا نعتقد أنه لو استرعيت هذه المسألة المنهجية، لزادت من جودته العلمية، ومنحت الباحث تحكما أكبر في مدونة وسياق موارده المعرفية.

---

[9] نلفت الانتباه لاستعانة الباحث كذلك بأسماء مغربية بارزة في الدرس الكلامي والفلسفي، والتي لم تفارق بحص مدراري كله، وهم طه عبد الرحمن، وحمو النقاري، وعبد المجيد الصغير. وأسماء بحثية أخرى، من المغاربة، لكن ذكرنا منهم المجموعة السالفة، لكونها قد حظيت بحصة الأسد من الحضور.

مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research

https:// Afkaar.Center

afkaarcenter@gmail.com

twitter.com/AfkaarCenter

facebook.com/AfkaarCenter

ALL RESERVED©2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020